نشاطات

منير الشدياق

تخريج ضبّاط وعسكريين في دورات مكافحة الإتجار بالبشر اللواء شقير: الأمن العام سبّاق في معايير حقوق الإنسان

نظمت المديرية العامة للأمن العام في 19 آب الفائت، حفل تخريج وتوزيع شهادات على ضباط وعسكريين من المديرية العامة للأمن العام، في المبنى المركزي - قاعة 27 آب، شاركوا في دورتين تدريبيتين تمحورتا على مكافحة الإتجار بالبشر واستقبال العاملات المنزليات المهاجرات

مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة في لبنان (IOM) أندرو ليند.

سفير هولندا في لبنان فرانك مولن.

العميد عامر الميس ممثلاً المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير.

تأتي هاتان الدورتان اللتان تم تنظيمهما بالتعاون بين المديرية العامة للأمن العام وكل من المنظمة الدولية للهجرة في لبنان (IOM) ورابطة كاريتاس لبنان، ضمن الدفعة الثالثة من مشروع القضاء على كل اشكال العمل الجبري والاستغلال الذي انطلق عام 2024 وتواصل خلال عامي 2025 و2026.

الاحتفال الذي حضره المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير ممثلا بالعميد عامر الميس، سفير هولندا في لبنان فرانك مولن، مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة في لبنان (IOM) أندرو ليند، إضافة إلى عدد من كبار الضباط والشخصيات الديبلوماسية، الادارية، القضائية، منظمات وهيئات المجتمع المدني وغيرهم، استهل بالنشيد الوطني ونشيد الأمن العام. ثم كانت كلمة ترحيب بالحضور من مقدمة الحفل النقيب في المديرية العامة للأمن العام جووي البستاني.

وألقى مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة في لبنان (IOM) أندرو ليند كلمة، من ابرز ما تضمنته التنويه بجهود قيادة المديرية العامة للأمن العام في مواءمة اجراءاتها وممارساتها مع القوانين الدولية والاجراءات العملية الموحدة الوطنية لتحديد ضحايا الإتجار بالاشخاص ومساعدتهم وحمايتهم، التي أصدرتها الحكومة اللبنانية عام 2025.

> **اللواء شقير: مكافحة الاتجار بالأشخاص لم تعد خيارا بل اصبحت ضرورة أمنية وانسانية ملحة**

كذلك في اصدارها تعليمات دائمة جديدة تتمحور بشكل محدد على اصول التعاطي والتحقيق في قضايا الإتجار بالاشخاص، باعتبارها اطارا مرجعيا لمساعدة العناصر على تطبيق المبادئ في العمل اليومي. كما اشار إلى أن الدورات التدريبية التي انجزت في مجال مكافحة الإتجار بالبشر، ساهمت في اعداد مدربين ضمن المديرية العامة للأمن العام، ما من شأنه أن يساعد في رفع مستوى المعارف والخبرات داخل المؤسسة، ويعزز قدراتها التدريبية بصورة مستدامة.

وختم ليند كلامه قائلا: "بالتأكيد، إن المنظمة الدولية للهجرة مستمرة في دعم لبنان في مكافحة الإتجار بالبشر وحماية الضحايا وتعزيز آليات الإحالة والحماية، وفق المعايير الدولية وأفضل الممارسات".

ثم القى سفير هولندا في لبنان فرانك مولن كلمة استهلها بتهنئة الضباط والعسكريين المتخرجين، مؤكدا أن

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

المديرية العامة للأمن العام هي في الخط الامامي لعملية التعرف الصحيح إلى الضحايا، وبأن الوقاية تبدأ من نجاح عملية التعرف إلى الضحية أو تفشل بفشلها". ثم توقف عند أهمية أن يكون لبنان "قد اصبح يتعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر كأشخاص يجب حمايتهم وليس كمخالفين يجب معاقبتهم"،

> **ليند: هذه الدورات ترفع مستوى المعارف والخبرات**

رئيس دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للأمن العام العقيد الدكتور رواد سليقة.

المسؤولة عن الحماية الوطنية في المنظمة الدولية للهجرة ديما حداد.

توزيع الشهادات.

معتبرا ان ذلك يشكل العمود الفقري لأهم القوانين في العالم. كذلك اشاد باعتماد الدولة اللبنانية الاجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الإتجار بالاشخاص ومساعدتهم وحمايتهم.

ونوه مولن باصدار المديرية العامة للأمن العام تعليمات تعنى بأصول التعاطي والتحقيق في قضايا الإتجار بالاشخاص في نيسان 2026. كما شدد على أن الأهم من الحصول على الشهادة هو أن يملك الضابط التزاما بالنظر إلى الشخص الضعيف، باعتباره إنسانا يتمتع بحقوق ويستحق الحماية. كما وفي ختام كلمته، أكد مولن على وقوف هولندا بشكل دائم إلى جانب الدولة اللبنانية والشعب اللبناني.

بعدها، ألقى العميد عامر الميس كلمة المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير، من أبرز ما جاء فيها: "يشرفني اليوم أن اشارككم هذا اللقاء الذي لا يندرج فقط في اطار توزيع الشهادات، بل يتجاوز ذلك ليجسد محطة اساسية في مسار بناء القدرات المؤسسية وتعزيز الجهوزية المهنية لضباط وعناصر المديرية العامة للأمن العام اللبناني في مواجهة واحدة من أخطر الجرائم المنظمة العابرة للحدود، الا وهي جريمة الإتجار بالاشخاص".

واكد "ان مكافحة الاتجار بالاشخاص لم تعد خيارا، بل اصبحت ضرورة امنية وانسانية ملحة، تفرضها طبيعة التحديات المعاصرة المرتبطة بحركات النزوح والهجرة غير النظامية، واستغلال الفئات المستهدفة لا سيما النساء والاطفال، في شبكات اجرامية منظمة تستفيد من الازمات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق ارباح غير مشروعة على حساب الكرامة الانسانية".

وتابع العميد الميس قائلا: "في هذا السياق، يضطلع الأمن العام اللبناني بدور محوري على المستويين الوقائي والعملاني، باعتباره الجهة الوطنية المعنية بإدارة الحدود، وتنظيم دخول واقامة الاجانب، ومكافحة شبكات التهريب والاستغلال".

أضاف: "لقد قارب الأمن العام اللبناني هذا الموضوع من زاوية قائمة على حقوق الانسان منذ صدور القانون رقم 164/ 2011 المتعلق بمعاقبة جريمة الاتجار بالاشخاص، حيث بادر إلى استحداث دائرة متخصصة تعنى بقضايا حقوق الانسان ومكافحة الاتجار بالبشر، تعرف بدائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة، وذلك بهدف تطوير آليات تحديد الضحايا، وضمان مقاربة تراعي احتياجاتهم الانسانية، وتعزيز التنسيق مع الجهات الوطنية والدولية المعنية بحمايتهم ودعمهم. ويبرز هذا الدور من خلال: ◄

• تطوير آليات الكشف المبكر عن ضحايا الاتجار بالاشخاص.
• اعتماد مقاربة قائمة على حقوق الانسان في التعامل مع الضحايا.
• تعزيز التنسيق مع الجهات القضائية والاجتماعية المعنية.
• التعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين وفي مقدمهم المنظمة الدولية للهجرة".

ثم تابع العميد الميس قائلا: "إن هذه الدورات التدريبية التي تم تنفيذها بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، تأتي ايضا في سياق وطني متكامل اعقب صدور الاجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الإتجار بالاشخاص ومساعدتهم وحمايتهم، وذلك بتاريخ 14 أيار 2025، حيث كانت المديرية العامة للأمن العام السباقة في تلقف هذه الاجراءات والمباشرة في تطبيقها ميدانيا، من خلال إدماجها ضمن آليات العمل اليومي، وتنظيم دورات تدريبية متخصصة لضباطها وعناصرها على كيفية اعتمادها في مراحل التحديد والاحالة والحماية".

وعن التعليمات الدائمة الجديدة، قال: "تم في نيسان من العام 2026 اصدار تعليمات حديثة تحت عنوان "اصول التعاطي والتحقيق في قضايا الإتجار بالاشخاص"، وهي تعليمات مبنية على الاجراءات العملية الموحدة، وتهدف إلى توحيد منهجية التعامل مع هذه القضايا، بما يضمن مقاربة تراعي حقوق الضحايا، وتعزز فعالية التحقيقات، وتؤمن الحماية اللازمة للفئات الاكثر عرضة للاستغلال".

ثم ختم: "نؤكد أن الاستثمار في تدريب العنصر البشري هو الحجر الأساس في أي استراتيجية فعالة لمكافحة الاتجار بالاشخاص، وأن ما تحقق اليوم يشكل خطوة اضافية نحو بناء جهاز أمني أكثر قدرة على التصدي لهذه الجريمة، وأكثر التزاما بحماية الانسان وصون كرامته".

بعد انتهاء الكلمات، قام كل من رئيس دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للأمن العام العقيد

من احتفال التخرج.

المشاركون في الدورة.

مولن: الأمن العام في الخط الامامي لمواجهة الجرائم

الدكتور رواد سليقة والمسؤولة عن الحماية الوطنية في المنظمة الدولية للهجرة ديما حداد، بتقديم عرض وشرح مفصلين عن الاجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الإتجار بالاشخاص وحمايتهم ومساعدتهم في لبنان، وكذلك عن الرؤية المستقبلية للأمن العام في مجال مكافحة جرائم الإتجار بالبشر.

بعد ذلك جرت مراسم توزيع الشهادات على الضباط والعسكريين المتخرجين، وتم التقاط الصور التذكارية. ختاما، أقيم حفل كوكتيل.